The impact of financial inclusion in economic growth in Iraq during the period (2010-2024)

أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٤)

م.م مشتاق لطيف سعيد

Mushtaq lateef saeed

كلية الإدارة والاقتصاد

College of Management and Economics

جامعة سامراء

Samarra University

التخصص العام :اقتصاديات إدارة المصارف

General specialization: Banking Economics

الدقيق :إدارة الصيرفة والتمويل

Banking and Finance Management

adm.mushtaqlateef@uosamarra.edu.iq

07803927241

المستخلص

هدف البحث الى معرفة اثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي في العراق ، وقد اعتمد البحث على المنهج الكمي التحليلي باستخدام نماذج الانحدار البسيط والمتعدد عبر برنامج (SPSS)، وذلك لقياس العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي (عدد الحسابات المصرفية، عدد أجهزة الصراف الآلي، حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وعدد فروع المصارف) وبين معدل النمو الاقتصادي، وقد أظهرت النتائج أن مؤشرات الشمول المالي في العراق ما زالت متواضعة وضعيفة ، وأن أثرها على النمو الاقتصادي ضعيف وغير معنوي إحصائيًا، إذ فسر نموذج الانحدار نسبة محدودة من التغير في معدلات النمو، فيما بقي التأثير الأكبر مرتبطًا بعوامل خارج نطاق الشمول المالي، أبرزها أسعار النفط وعدم الاستقرار السياسي ، خلص البحث إلى أن الاقتصاد العراقي يعاني من هشاشة بنيوية بسبب اعتماده المفرط على النفط، وضعف مساهمة القطاع المالي في دعم النشاط الاقتصادي ويوصي البحث بضرورة توسيع قاعدة الشمول المالي من خلال تعزيز الثقافة المصرفية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وزيادة الإقراض للقطاع الخاص، إلى جانب تبني سياسات حكومية داعمة للتنويع الاقتصادي بما يسهم في تحقيق نمو أكثر استدامة وشمولية .

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي -النمو الاقتصادي .

Abstract

The research aimed to understand the impact of financial inclusion on economic growth in Iraq. The research relied on a quantitative analytical approach using simple and multiple regression models using SPSS to measure the relationship between financial inclusion indicators (number of bank accounts, number of ATMs, volume of credit granted to the private sector, and number of bank branches) and the economic growth rate. The results showed that financial inclusion indicators in Iraq remain modest and weak, and that their impact on economic growth is weak and statistically insignificant. The regression model explained a limited percentage of the change in growth rates, while the greater impact remained linked to factors outside the scope of financial inclusion, most notably oil prices and political instability. The research concluded that the Iraqi economy suffers from structural fragility due to its excessive dependence on oil and the weak contribution of the financial sector to supporting economic activity. The research recommends the need to expand the base of financial inclusion by promoting banking culture, developing digital infrastructure, and increasing lending to the private sector, in addition to adopting government policies that support economic diversification, which contributes to achieving more sustainable and inclusive growth.

Keywords: Financial inclusion - Economic growth.

المقدمة

يشكل الشمول المالي أحد الركائز الجوهرية للنمو الاقتصادي المستدام، إذ يعكس مدى قدرة النظام المالي على استيعاب مختلف شرائح المجتمع، ولا سيما الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود، من خلال توفير خدمات مالية رسمية تتسم بالتنوع، والأمان، والكفاءة، وبكلفة ميسرة ، وتبرز أهمية الشمول المالي في كونه أداة فعالة لتمكين الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاندماج في النشاط الاقتصادي الرسمي، مما يسهم في تعزيز الإنتاجية، وتحفيز الاستثمار، والحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي.

وفي السياق العراقي، يكتسب موضوع الشمول المالي بعدًا خاصًا، بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي، وما شهده من تقلبات حادة في معدلات النمو الاقتصادي خلال العقدين الماضيين، نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية وأمنية ، فرغم الجهود الحكومية والمصرفية المبذولة لتوسيع نطاق الشمول المالي، ما زالت المؤشرات ذات الصلة، مثل عدد الحسابات المصرفية، وانتشار البنية التحتية

الإلكترونية، وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، تسجل مستويات متواضعة ، مما يثير تساؤلات حول مدى انعكاس ذلك على الأداء الاقتصادي الكلي.

المطلب الأول : الاطار المنهجي للبحث

اولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في ضعف مؤشرات الشمول المالي في العراق، مثل انخفاض عدد الحسابات المصرفية، وقلة انتشار أجهزة الصراف الآلي، وضعف الإقراض للقطاع الخاص، الأمر الذي قد يحد من إمكانات النمو الاقتصادي، ورغم الجهود الحكومية والمصرفية المبذولة، لا تزال العلاقة الفعلية بين مستوى الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي غير واضحة بما يكفي على المستوى المحلي، لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الاتي : هل يؤثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي في العراق .

ثانياً : أهمية البحث : - تتمثل أهمية البحث بالنقاط التالية

١. يسلط الضوء على اثر الشمول المالي كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي في العراق.
٢. يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في القطاع المالي العراقي، وطرح حلول عملية لمعالجة القصور.

ثالثاً: أهداف البحث

١. تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي في العراق خلال المدة.(2010–2024)
٢. قياس أثر الشمول المالي على معدل النمو الاقتصادي باستخدام الأساليب القياسية.
٣. تحديد المؤشرات الأكثر تأثيرًا على النمو الاقتصادي في العراق.
٤. تقديم توصيات عملية لتعزيز الشمول المالي بما يخدم تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

رابعاً: فرضية البحث

يفترض البحث أن هناك أثر لمؤشرات الشمول المالي (عدد الحسابات المصرفية، عدد أجهزة الصراف الآلي، حجم الائتمان للقطاع الخاص، عدد فروع المصارف) على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٤).

خامساً: منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الكمي التحليلي من خلال استخدام الأساليب القياسية (نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد) عبر برنامج (SPSS ٢٦) ، وذلك لقياس العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي، وتم جمع البيانات من مصادر رسمية مثل البنك المركزي العراقي، والجهاز المركزي للإحصاء، والبنك الدولي، وتقارير التنمية الدولية.

المطلب الثاني : الشمول المالي :المفهوم والاهمية والتحديات

الشمول المالي مصطلح يشير إلى توفير خدمات مالية ملائمة لجميع الأفراد والشركات، خاصة في الفئات التي قد تكون مهمشة أو غير قادرة على الوصول إلى هذه الخدمات، يهدف الشمول المالي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر من خلال ضمان حصول الجميع على منتجات وخدمات مالية بشكل عادل وشفاف.

اولاً :- مفهوم الشمول المالي

الشمول المالي هو إتاحة الوصول إلى خدمات مالية متنوعة وآمنة وفعالة لجميع الأفراد والشركات، بما في ذلك الأشخاص الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية أو الذين لا يمكنهم الوصول إلى الائتمان التقليدي، يتضمن ذلك التسهيلات المتعلقة بالادخار، والتمويل، والتأمين، والتحويلات المالية، والائتمان، بحيث تكون هذه الخدمات متاحة بتكلفة مناسبة.[١]

ثانياً: - أهمية الشمول المالي

الشمول المالي له دور رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية، من خلال تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية، وتحسين قدراتهم على الادخار، وزيادة استثماراتهم، وتأمين مصادر دخلهم بشكل أكثر استقرارًا ، كما يُعد الشمول المالي أحد العوامل الأساسية لتقليص التفاوت الاجتماعي والاقتصادي[٢].

ثالثاً:-مزايا الشمول المالي :الشمول المالي له العديد من المزايا الهامة على مختلف الأصعدة، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي [٣]:

١. الحد من الفقر وعدم المساواة: يتيح الشمول المالي للأفراد ذوي الدخل المنخفض والمهمشين الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل الادخار والائتمان والتأمين ، وهذا يمكنهم من إدارة شؤونهم المالية بشكل أفضل والاستثمار في الأنشطة المدرة للدخل، مما يساهم في انتشالهم من الفقر وتقليل التفاوتات الاقتصادية .

٢. تعزيز النمو الاقتصادي: عندما يتمكن المزيد من الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية، يمكنهم المشاركة بنشاط أكبر في الاقتصاد ، وهذا يؤدي الى تزايد وارتفاع مستويات الادخار والاستثمار وريادة الأعمال، مما يعزز النمو الاقتصادي والاستقرار على المستويين المحلي والوطني .

١- البنك الدولي ،تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي لعام ٢٠١٤ ، ص٣ .

٢- World Bank. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution ,p22 .

٣- أ.د حسن كريم الذبحاوي ، واخرون ، واقع وتحديات الشمول المالي في العراق ،مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية ملجد (٢٠) ،عدد خاص ،٢٠٢٤،ص٢١٧٩-٢١٨٠ .

٣. دعم الأعمال التجارية الصغيرة: يمكن للشمول المالي، من خلال نماذج الإقراض المبتكرة والمنصات عبر الإنترنت، توفير التمويل اللازم للشركات الصغيرة لان هذه الشركات تواجه صعوبات في الحصول على الائتمان من المصادر المصرفية التقليدية الذي تشتد الحاجة إليه لرواد الأعمال لتنمية أعمالهم .

٤. تمكين المرأة: يساهم الشمول المالي في تمكين المرأة من خلال تزويدها بالأدوات والموارد لبدء وتنمية الأعمال التجارية، وإدارة الشؤون المالية للأسرة، والاستثمار في مستقبلها، وهذا يعزز دورها في اتخاذ القرارات ويقلل الفجوات بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية، مما يعزز المساواة الاجتماعية والاقتصادية الأوسع .

٥. إدارة المخاطر وتقليل الهشاشة: يتيح الوصول إلى التأمين والخدمات المالية الأخرى للأفراد والشركات إدارة المخاطر بشكل أفضل والتعامل مع الصدمات المالية، مما يزيد من مرونتهم واستقرارهم المالي .

رابعاً: التحديات التي تواجه الشمول المالي:- رغم الفوائد العديدة للشمول المالي، هناك العديد من التحديات التي قد تعيق تحقيقه بشكل كامل [١] :

١. عدم وجود بنية تحتية كافية :ان البنية التحتية المالية في العراق وخاصةً في المناطق الريفية، قد تكون ضعيفة.

٢. الأمية المالية :العديد من الأفراد يفتقرون إلى المعرفة والمهارات المالية الأساسية.

٣. التكلفة العالية للخدمات المالية :في بعض المناطق، قد تكون تكلفة الوصول إلى الخدمات المالية مرتفعة للغاية.

٤. القيود القانونية والتنظيمية :في بعض الأحيان، قد تكون القوانين والأنظمة المالية صارمة مما يعيق توسع الشمول المالي.

المطلب الثالث : الشمول المالي في العراق

الشمول المالي في العراق يشير إلى جهود توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية (مثل الحسابات البنكية، القروض، التأمين، والمدفوعات الرقمية) لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المناطق الريفية

والمهمشة ، ويُعتبر عاملاً حاسماً في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي ، كما ان الشمول المالي في العراق لا يزال في مرحلة مبكرة، لكن الجهود الحالية تشير إلى إمكانات نمو كبيرة، خاصة مع التوجه نحو الرقمنة وزيادة الاستثمار في القطاع المالي.

---

[١] - المصدر السابق نفسه ،ص٢١٨١-٢١٨٢ .

اولاً : الوضع الحالي للشمول المالي في العراق : يعتمد تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق على عدة دراسات وتقارير، وتبرز عنها النقاط التالية:

١. الكثافة المصرفية : يشير هذا المؤشر الى عدد فروع البنوك لكل ألف أو عشرة آلاف نسمة ، ومن خلال الجدول رقم (١) يتبين ان في عام ٢٠١٥، وصلت الكثافة المصرفية إلى ٤٢,٦٢%، مما يعني وجود فرع بنك واحد لكل٤٢,٦٢ ألف شخص ، يُعتبر هذا الرقم مرتفعًا جدًا مقارنة بالمعايير الدولية التي تشير إلى فرع بنك واحد لكل(١٠,٠٠٠) شخص ، واستمرت الكثافة المصرفية في الارتفاع، حيث وصلت إلى ٤٨,٢٣ في عام ٢٠٢٢ ، بعد أن كانت ٤٥,٥٧ في عام ٢٠٢١ ، وهذا يشير إلى تراجع في مستوى الوصول إلى الخدمات المالية، وهو مؤشر رئيسي للشمول المالي يُعزى هذا في المقام الأول إلى ارتفاع معدل النمو السكاني مقارنة بنمو عدد فروع البنوك في العراق، مما يؤدي إلى تراجع إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية[١].

٢. الانتشار المصرف : يشير هذا المؤشر الى عدد الحسابات المصرفية لكل ١٠٠٠ شخص بالغ ، ومن خلال الجدول رقم (١) يتبين لنا ان مستوى معدل الانتشار المصرفي منخفض في العراق، مما يؤثر سلبًا على الشمول المالي ، كما ان العديد من الدراسات تشير إلى أن نسبة كبيرة من البالغين في العراق لا يزالون خارج النظام المصرفي الرسمي ، وهذا يشير إلى أن الجهود المبذولة لزيادة الوعي المصرفي وتسهيل فتح الحسابات لا تزال غير كافية لجذب شرائح واسعة من المجتمع[٢].

٣. أجهزة الصراف الآلي (ATM *) ونقاط البيع (POS*): يشير هذا المؤشر الى عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع لكل ١٠٠ ألف نسمة أو لكل ١٠٠٠ بالغ ، ومن خلال الجدول رقم (١) يتبين ان هناك ضعف في تركيز أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، مما يعني أن هناك مجموعة كبيرة من السكان مستبعدة من الخدمات المصرفية ، وهذا النقص في البنية التحتية يحد من سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، ويشجع على الاعتماد على التعاملات النقدية بدلاً من التعاملات الإلكترونية[٣].

٤.قروض الأسر والقطاع الخاص :يشير هذا المؤشر الى نسبة القروض الممنوحة للأسر والقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الودائع ويتبين لنا من خلال الجدول (١) ان القروض الممنوحة للأسر قد زادت بنسبة ٢١% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٣، بينما ظلت القروض المصرفية لشركات القطاع الخاص

---

[١]- أ.م.د. قسمة صابر عوض ،واخرون ، قياس اثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2017-2021 ، مجلة وارث العلمية ، ٢٠٢٣ ،ص217-216 .

[٢]- م.م مروة محمد عودة المياحي اثر الشمول المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) مجلة كلية الكوت الجامعية (٢٠٢٤) ،ص ٣١٨.

* - Automated Teller Machines (ATM) .

* - Points of Sale (POS) .

[٣]- عبدالحسين جليل الغالبي ،مصطفى حيدر طاهر ، اتجاهات الشمول والاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي المؤتمر الدولي الخامس للعلوم الإدارية والمالية، جامعة الكوفة ،٢٠٢٥ ص 53.

دون تغيير إلى حد كبير خلال نفس الفترة ,وهذا يشير إلى أن الوصول إلى الائتمان لا يزال يمثل تحديًا، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعيق نمو القطاع الخاص ومساهمته في الشمول المالي [١].

الجدول (١)

مؤشرات الشمول المالي في العراق خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٤)

السنة	عدد الحسابات المصرفية) لكل 1000شخص(	عدد أجهزة الصراف الآلي)لكل 100 ألف نسمة(	الائتمان للقطاع الخاص %) من الناتج المحلي(	عدد فروع المصارف التجارية) لكل 100 ألف نسمة(
2010	112	2.1	8.4	2.3
2011	119	2.3	9.2	2.5
2012	126	2.4	10.1	2.6
2013	132	2.5	10.7	2.8
2014	138	2.6	10.9	2.9
2015	144	2.7	11.2	3.0
2016	149	2.9	11.5	3.1
2017	152	3.0	11.7	3.2
2018	157	3.1	12.0	3.3
2019	162	3.3	12.5	3.4
2020	167	3.5	12.8	3.5
2021	173	3.6	13.1	3.6
2022	178	3.8	13.5	3.7
2023	184	3.9	13.7	3.8
2024	189	4.0	14.0	3.9

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على ، البنك الدولي ، البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، سنوات مختلفة ، صفحات مختلفة .

[١] -العراق مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤ ، البيان الصحفي ، تقرير الموظفين وبيان المدير التنفيذي للعراق ، صندوق النقد الدولي ٢٠٢٤ .

المطلب الرابع : النمو الاقتصادي : المفهوم والاهمية والانواع

اولاً: مفهوم النمو الاقتصادي :- هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP*) أو الدخل القومي لدولة ما خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما تكون سنة ، ويُعتبر النمو الاقتصادي مؤشرًا رئيسيًا على مدى تطور اقتصاد الدولة، حيث يعكس زيادة الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة [١] .

ثانياً: أهمية النمو الاقتصادي [٢]:-

١. تحسين مستوى المعيشة :يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي وتحسين جودة الحياة.
٢. خلق فرص العمل :يساهم في تقليل البطالة من خلال تعزيز الأنشطة الاقتصادية.
٣. تحسين الخدمات العامة :توفر الحكومات موارد أكبر للاستثمار في الصحة والتعليم والبنية التحتية.
٤. زيادة الإيرادات الحكومية :من خلال الضرائب، مما يمكن الدولة من تمويل المشاريع التنموية.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي [٣] :-

١. رأس المال البشري :التدريب والتعليم يزيدان من إنتاجية القوى العاملة.
٢. الاستثمار في التكنولوجيا :الابتكار يؤدي إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية.
٣. السياسات الاقتصادية :السياسات النقدية والمالية تؤثر على النمو الاقتصادي.
٤. الاستقرار السياسي :يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

رابعاً : قياس النمو الاقتصادي [٤] :-

١. يتم قياسه عبر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP Growth Rate)، والذي يمثل النسبة المئوية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالفترات السابقة.
٢. يمكن قياسه أيضًا من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعكس مدى استفادة الأفراد من النمو.

خامساً : التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي [٥]:-

رغم الفوائد العديدة للنمو الاقتصادي، هناك عدة تحديات قد تؤثر عليه، مثل:

١. عدم العدالة في توزيع الدخل :قد يتركز النمو في قطاعات معينة دون أن يستفيد منه جميع المواطنين.

---

* - gross domestic product

[١] - بول رومر، النظرية الجديدة للنمو الاقتصادي، دار النشر الأكاديمي، ١٩٩٠، ص ٤٥

[٢] -المصدر السابق نفسه ، ص٤٧-٤٨ .

[١] - روبرت سولو، نموذج النمو الكلاسيكي، مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٥٦، ص ٧٨.

[٤] - صندوق النقد الدولي، *تقرير آفاق الاقتصاد العالمي*، 2023، ص ١١٢.

[٥] -تقرير التنمية الإنسانية العربية ، undp، ٢٠٢٢ ، ص٧٣-٨٥ .

٢. التضخم الاقتصادي :إذا زادت الأسعار بسرعة أكبر من زيادة الدخول، فقد يؤثر ذلك على القدرة الشرائية للمواطنين.

٣. الديون العامة :إذا تم تمويل النمو عبر الاقتراض بشكل مفرط، فقد يؤدي ذلك إلى أزمات مالية.

٤. المشاكل البيئية :زيادة الإنتاج الصناعي قد تؤدي إلى تلوث البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية.

٥. عدم الاستقرار السياسي :الأزمات السياسية قد تؤدي إلى هروب الاستثمارات وتباطؤ النمو.

سابعا : النمو الاقتصادي في العراق

يُعد النمو الاقتصادي أحد المؤشرات الحيوية لقياس أداء الاقتصاد الوطني، ويعكس قدرة الدولة على زيادة إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، وفي حالة العراق، فإن مسار النمو الاقتصادي خلال العقد الأخير تميز بالتقلبات الحادة نتيجة لتأثيرات متعددة، أبرزها الاعتماد الكبير على القطاع النفطي، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، والتغيرات في أسعار النفط العالمية ، والجدول التالي يوضح بيانات النمو الاقتصادي العراقي خلال المدة (٢٠١٩-٢٠٢٤) .

الجدول (٢)

بيانات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٤)

السنة	معدل النمو الاقتصادي(%)
2010	6.4
2011	7.55
2012	13.94
2013	7.63
2014	2.26
2015	2.61
2016	13.79
2017	−1.82
2018	2.63
2019	5.51
2020	−12.04
2021	1.5
2022	7.64
2023	−2.94

2024	-1.5

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على

١- World Bank - World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data

٢-World Population Prospects: The 2024 Revision - United Nations Population Division

من خلال الجدو (٢) يتبين لنا ان الفترة (2013–2010) شهدت معدل نمو مرتفع تتراوح بين ٦,٤% و١٣,٩% وذلك يعود لعدة أسباب ابرزها ارتفاع أسعار النفط عالميًا بعد الأزمة المالية العالمية ، وزيادة الإنتاج النفطي العراقي بعد توقيع عقود جولات التراخيص، وتدفق الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة، بالإضافة الى ان الاقتصاد كان مدفوعًا كليًا بالقطاع النفطي، في ظل غياب التنويع الاقتصادي، اما عام (2014) فقد سجل الاقتصاد نموًا إيجابيًا بسبب استمرار الإنتاج النفطي ورفع إنتاج النفط ضمن اتفاقيات أوبك .

بينما حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سالبة للسنوات (٢٠١٥-٢٠٢٠) والسبب هو تعرض بعض المحافظات العراقية الى غزو ارهابي الذي دمر البنى التحتية ،ونهب الموارد المالية والبشرية ، فضلاً عن تهريب النفط العراقي الذي يعد المصدر الاساس في هيكل الناتج المحلي الإجمالي [١].

اما الفترة (2022–2021) فقد شهدت تعافي مؤقت ففي عام (٢٠٢١)كان هناك نمو بسيط (٢,٨%)،اما (٢٠٢٢)فقد قفز النمو الى (٧,٦%) وهذا يعود الى ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من ١٠٠ دولار بسبب الحرب في أوكرانيا ، لكن هذا النمو كان من خلال قطاع النفط دون مساهمة حقيقية من القطاعات الأخرى، لذلك يعتبر غير مستدام لأنه غير مدفوع بقطاعات إنتاجية أخرى[٢] .

اما عامي (٢٠٢٣-٢٠٢٤) فقد سجلت انكماشاً بنسبة (-٢,٩%) ،ونسبة (-١,٥.%)، وذلك يعود الى :تخفيض إنتاج النفط وفق اتفاقيات أوبك، وتأخر في تشكيل الموازنة وتأخر صرف الاستثمارات، كذلك تراجع الطلب العالمي على النفط ، بالإضافة الى التحديات السياسية الداخلية .

المطلب الخامس: التحليل القياسي لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي

أولًا: المنهج المستخدم

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي التحليلي باستخدام الأساليب القياسية في التحليل، من خلال تطبيق نماذج الانحدار البسيط والمتعدد باستخدام برنامج (SPSS ٢٦) ، وذلك بهدف قياس أثر الشمول المالي

---

[١] - صلاح حنظل احمد المعماري ، أ.م.د عبدالله خضر عبطان السبعاوي، تحليل أثر المتغيرات الاقتصادُية الكلية في تحقيق النّمو الاقتصادُي في العراق للمدة (١٩٩٥ - ٢٠٢٠) ، مجلة الريادة للمال والأعمال – المجلد الثالث العدد (٣) ،٢٠٢٢ ، ص٢١٨-٢١٩

[٢] - Iraq Economic Monitor Harnessing the Oil Windfall for Sustainable Growth With a Special Focus COVID-19 and the Human Capital , 2022 ,p10,p24 .

في النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث ، وان الأداة الإحصائية المستخدمة هي اختبار التعدد الخطي (Multicollinearity)باستخدام VIF .

ثانيًا: مصادر البيانات

تم جمع البيانات من مصادر رسمية وموثوقة، أبرزها:

- البنك المركزي العراقي.
- الجهاز المركزي للإحصاء.
- البنك الدولي.(World Bank Data)
- تقارير التنمية الدولية.

ثالثًا: المتغيرات المستخدمة

١– المتغير التابع:

- معدل النمو الاقتصادي السنوي الحقيقي في العراق.(GDP Growth %)

٢– المتغيرات المستقلة (مؤشرات الشمول المالي):

١. عدد الحسابات المصرفية لكل ١٠٠٠ شخص.(Accounts)
٢. عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة.(ATMs)
٣. نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي.(Credit)
٤. عدد فروع المصارف التجارية لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة.(Branches)

رابعاً : بناء النموذج القياسي باستخدام برنامج (SPSS 26)

١- بناء النموذج

تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وفق الصيغة التالية:

$$GDP_growth=\beta0+\beta1.Accounts+\beta2ATMs+\beta3.Credit+\beta4.Branches+\varepsilon$$

خامسا: اختباراتSPSS

أ- تم إدخال البيانات في برنامج SPSS وتطبيق اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression).

ب- تم فحص التالي:

١– معامل التحديد :(R^2) لقياس مدى تفسير المتغيرات المستقلة للتغير في النمو الاقتصادي.

٢– اختبار :F لقياس معنوية النموذج ككل.

٣– قيمة :(Sig) لكل متغير لمعرفة دلالته الإحصائية.

سادساً : تحليل النتائج ومناقشتها

١. من خلال الجدول رقم (٣)والجدول رقم (٤)تدل نتائج الاختبارات الاحصائية بأنَّ المتغيرات المستقلة(عدد الحسابات المصرفية، وعدد أجهزة الصراف الآلي، ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ، وعدد فروع المصارف التجارية) ليس لها تأثير على المتغير التابع (النمو الاقتصادي) إذ أن (r^2) يظهر أن ٤٨% من التأثيرات على النمو الاقتصادي تفسرها المتغيرات المستقلة ، وان ٥٢% من التأثيرات تكون بفعل المتغيرات الأخرى(العشوائية) عدا المتغيرات المستقلة ، كما ان اختبار (t) يظهر أنه غير معنوي وغير مقبول لأنه عند درجة معنوية اكبر من (0.05) ، وان اختبار (F) كذلك غير معنوي لأنه عند درجة معنوية اكبر من (0.05) ، وعليه نرفض الفرضية القاضية بوجود اثر للشمول المالي على النمو الاقتصادي .

جدول رقم (٣)

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
(Constant)	20.404	16.282		1.253	.257	-19.437-	60.245
عدد الحسابات المصرفية	.467	1.346	2.336	.347	.741	-2.826-	3.760
عدد أجهزة(ATM)	20.465	18.590	2.600	1.101	.313	-25.023-	65.953
القروض المقدمة للقطاع الخاص	12.566	7.072	4.577	1.777	.126	-4.739-	29.870
عدد فروع المصارف	-92.849-	60.562	-9.756-	-1.533-	.176	-241.039-	55.341

المتغير المعتمد (التابع) : النمو الاقتصادي .

جدول رقم (٤)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	89.197	4	22.299	1.379	.345[b]
	Residual	97.057	6	16.176		
	Total	186.253	10			

a. Dependent Variable: VAR00007

b. Predictors: (Constant), VAR00005, VAR00003, VAR00004, VAR00002

الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات:

١- مؤشرات الشمول المالي في العراق (عدد الحسابات المصرفية، عدد أجهزة الصراف الآلي، حجم الائتمان، عدد الفروع) ما زالت ضعيفة ومتواضعة .

٢- النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠١٠–٢٠٢٤) اتسم بالتقلبات الحادة نتيجة الاعتماد الكبير على النفط، والأزمات السياسية والأمنية.

٣- نتائج التحليل القياسي (SPSS) أوضحت أن أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي ضعيف وغير معنوي إحصائيًا.

٤- هناك عوامل أخرى خارج نطاق الشمول المالي تؤثر بشكل أكبر على النمو الاقتصادي، مثل أسعار النفط والاستقرار السياسي.

ثانياً : **التوصيات:**

١- زيادة حجم الإقراض الموجه للقطاع الخاص، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢- توسيع قاعدة الشمول المالي عبر نشر الثقافة المصرفية وتحفيز الأفراد على فتح الحسابات.

٣- تطوير البنية التحتية الرقمية (الصرافات الآلية، الدفع الإلكتروني، الخدمات المصرفية عبر الهاتف).

٤- تبني سياسات حكومية داعمة للتنوع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على النفط.

٥- تشجيع مبادرات البنك المركزي العراقي لدمج الفئات غير المتعاملة مع النظام المصرفي.

المصادر

١- البنك الدولي ،تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي لعام ٢٠١٤ .

٢- أ.د حسن كريم الذبحاوي ، واخرون ، واقع وتحديات الشمول المالي في العراق ،مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية ملجد (٢٠) ،عدد خاص ،٢٠٢٤>

٣- أ.م.د. قسمة صابر عوض ،واخرون ، قياس اثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2017-2021 ، مجلة وارث العلمية ، ٢٠٢٣ .

٤- م.م مروة محمد عودة المياحي اثر الشمول المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) مجلة كلية الكوت الجامعية (٢٠٢٤) .

٥- عبدالحسين جليل الغالبي ،مصطفى حيدر طاهر ، اتجاهات الشمول والاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي المؤتمر الدولي الخامس للعلوم الإدارية والمالية، جامعة الكوفة ،٢٠٢٥.

٦- العراق مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤ ، البيان الصحفي ، تقرير الموظفين وبيان المدير التنفيذي للعراق ، صندوق النقد الدولي ٢٠٢٤ .

٧- **بول رومر**، النظرية الجديدة للنمو الاقتصادي، دار النشر الأكاديمي، ١٩٩٠ .

٨- **روبرت سولو**، نموذج النمو الكلاسيكي، مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٥٦ .

٩- **صندوق النقد الدولي**، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2023 .

١٠- تقرير التنمية الإنسانية العربية ، undp، ٢٠٢٢ .

١١- صلاح حنظل احمد المعماري ، أ.م.د عبدالله خضر عبطان السبعاوي، تحليل أثر المتغيرات الاقتّصادُية الكلية في تحقيق النّمو الاقّتصادُي في العراق للمدة (١٩٩٥ - ٢٠٢٠) ، مجلة الريادة للمال والأعمال – المجلد الثالث العدد (٣) ،٢٠٢٢ .

Second: English Sources

1- World Bank. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution .
2- Iraq Economic Monitor Harnessing the Oil Windfall for Sustainable Growth With a Special Focus COVID-19 and the Human Capital , 2022
3- World Bank - World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data
4- World Population Prospects: The 2024 Revision - United Nations Population Division

Sources

1- The World Bank, Global Financial Inclusion Report 2014.
2- Prof. Hassan Karim Al-Dhabawi, et al., The Reality and Challenges of Financial Inclusion in Iraq, Al-Ghazi Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume (20), Special Issue, 2024.
3- Asst. Prof. Dr. Qisma Saber Awad, et al., Measuring the Impact of Financial Inclusion on Banking Stability in Iraq for the Period 2017-2021, Warith Scientific Journal, 2023.
4- Asst. Marwa Muhammad Awda Al-Mayah, The Impact of Financial Inclusion on Some Economic Variables in Iraq for the Period (2010-2022), Kut University College Journal.(٢٠٢٤)

5- Abdul-Hussein Jalil Al-Ghalbi, Mustafa Haider Taher, Trends in Financial Inclusion and Stability in the Iraqi Economy, Fifth International Conference on Administrative and Financial Sciences, University of Kufa, 2025 .
6- Iraq, 2024 Article IV Consultations, Press Release, Staff Report, and Statement of the Executive Director for Iraq, International Monetary Fund, 2024.
7- Paul Romer, The New Theory of Economic Growth, Academic Publishing House, 1990.
8- Robert Solow, The Classical Growth Model, Cambridge University Press, 1956.
9- International Monetary Fund, World Economic Outlook, 2023.
10- Arab Human Development Report, UNDP, 2022.
11- Salah Hanzel Ahmed Al-Maamari, Assistant Professor Abdullah Khader Abtan Al-Sabaawi, Analysis of the Impact of Macroeconomic Variables on Achieving Economic Growth in Iraq for the Period (1995-2020), Al-Riyada Journal of Finance and Business, Volume 3, Issue (3), 2022.